بالاخت المذكورة كما سنطلعك عليه الاخت للاب وبالبنت الاخت
للام مسئلتين يمكن اجتماعهم من الصنفين فالاولى والاب
اخت والبنت وواحد الزوجين اي الذكر اذا كان الميت امرأة
والانثى اذا كان الميت رجلا ولو قدم واكلهم اي الورثة من
الرجال والنساء المذكورين فاصل المذهب انه لا يورث ذوو الارحام
وسياتي بيانهم واصل المذهب فيما لم يستغرق الورثة المال انه
لا يرد على اهل الفرض اي التقدير ما بقي من المال بعد المفروض بل
المال كله او الباقي بعد المفروض لبيت المال ارثا وقال الحنفية
وابن سريج يقدم بتوريث ذوي الارحام في الاولى وفي المرد في الثانية
على غير الزوجين ولم يقولا اذا لم ينتظم امر بيت المال وافتى المتاخرون
والاصحاب اذا لم ينتظم امر بيت المال لكونه الامام غير عادل الرد
اي بان يرد على اهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم اي
مقدرا تهم بالزوجين بالنسبة اي سهامهم فيرد عليه فتصح واعم
من ان يبقى بعد اخراج فروضهم مع سهم من اثني عشر ثلثة ارباعه
للبنت وربعه للام لان سهامها ثمانية ثلثة ارباعها للبنت وربعها

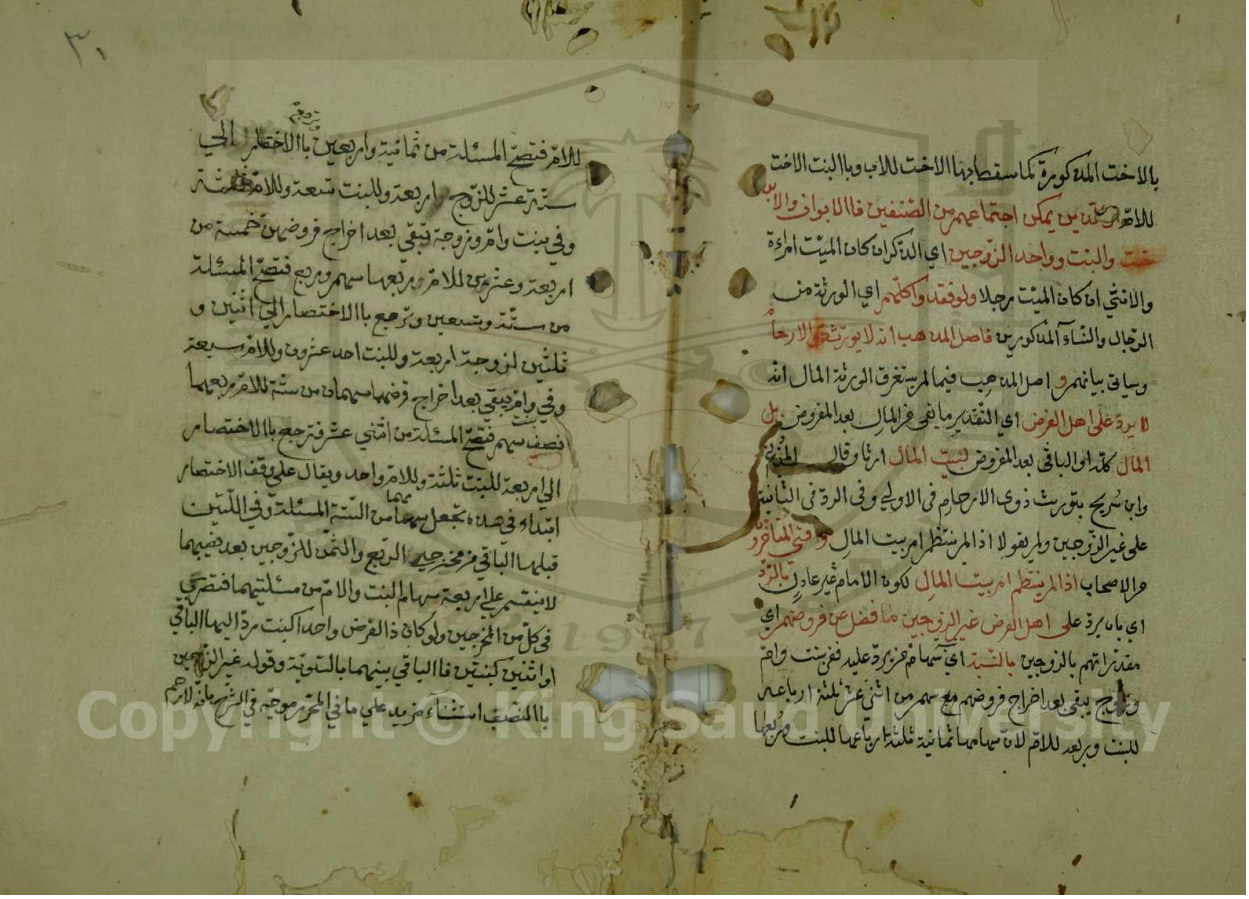

للام فتصح المسئلة من ثمانية واربعين بالاختصار الى
ستة عشر للزوج واربعة وللبنت تسعة وللام ثلثة
وفي بنت وام وزوجة تبقى بعد اخراج فروضهن خمسة من
اربعة وعشرين للام ربعها سهم وربع فتصح المسئلة
من ستة وتسعين وترجع بالاختصار الى اثنين و
ثلثين لزوجة اربعة وللبنت احد عشر وللام سبعة
وفي بنت وام تبقى بعد اخراج فروضهما سهمان من ستة للام ربعها
نصف سهم فتصح المسئلة من اثني عشر فترجع بالاختصار
الى اربعة للبنت ثلثة وللام واحد ويقال على وقف الاختصار
ابتداء في صدره بجعل سهامها من الستة المسئلة وفي المسئلتين
قبلها الباقي من مخرج الربع والثمن للزوجين بعد فرضيهما
لا ينقسم على اربعة سهام البنت والام من مسئلتيهما فتضرب
في كل من المخرجين ولو كان ذا الفرض واحدا كبنت مرة اليهما الباقي
او اثنين كبنتين فالباقي بينهما بالتسوية وقوله غير الزوجين
بالنصب استثناء من مزيد على ما في المحرر موجبه في الشرح ملغة لان حكم

Copyright © King Saud University